المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 03/06/2025

سؤال كتابي رقم: 7428

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية تُعنى بإبداء الرأي في السياسات العمومية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتقوم على مبدأ إشراك مختلف الفاعلين من شركاء اجتماعيين واقتصاديين، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي رقم 60.09 المتعلق بتنظيم هذا المجلس، الذي يميز بوضوح بين التمثيلية في القطاع العام وتلك في القطاع الخاص.

غير أن ما يثير الاستغراب هو إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من التمثيلية داخل المجلس في تشكيلته الجديدة، رغم توفره على الشروط القانونية الكافية، حيث حصل في آخر انتخابات ممثلي الأجراء على أزيد من 2600 مندوب وطنيًا، متجاوزًا عتبة 6% من التمثيلية في القطاع الخاص، وهو ما يجعله يستوفي المعايير المنصوص عليها في القانون التنظيمي للمجلس.

وللتذكير، فإن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لازال ممثلاً داخل المجلس منذ سنة 2011، حين حصل على حوالي 1200 مندوب فقط، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول خلفيات هذا الإقصاء غير المبرر، خاصة في ظل تأكيد القانون التنظيمي للمجلس على التمثيلية داخل القطاع الخاص بمعزل عن التمثيلية في القطاع العام، خلافًا لما هو منصوص عليه في مدونة الشغل.

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن:

- ما هو الأساس المعتمد في اختيار النقابات الممثلة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في صيغته الجديدة؟
- ما هي الأسباب التي حالت دون استمرار تمثيلية الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب رغم توفره

على الشروط القانونية والتنظيمية المطلوبة خصوصا وان المرسوم في صيغته الاولى منح العضوية بمقعدين من أصل 24 لمركزية نقابية حصلت على ازيد من 6% بالقطاع العام؟

- وهل تعتزم حكومتكم اتخاذ إجراءات لتصحيح هذا الحيف وضمان احترام مبدأ التعددية والتمثيلية المنصفة داخل المؤسسات الدستورية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد